

الله الرحمن

خارج الفقہ

۵۸

۳-۱۱-۹۶ القول فی الإحرام

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى الإحرام

- القول فى كيفية الإحرام
- الواجبات وقت الإحرام ثلاثة

القصد، لا بمعنى قصد الإحرام

- الأول: القصد، لا بمعنى قصد الإحرام، بل بمعنى قصد أحد النسك، فإذا قصد العمرة مثلا و لبي صار محرما و يترتب عليه أحكامه، و أما قصد الإحرام فلا يعقل أن يكون محققا لعنوانه، فلو لم يقصد أحد النسك لم يتحقق إحرامه سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل، و يبطل نسكه أيضا إذا كان الترك عن عمد، و أما مع السهو و الجهل فلا يبطل، و يجب عليه تجديد الإحرام من الميقات إن أمكن، و إلا فمن حيث أمكن على التفصيل المتقدم.

يعتبر في النية القربة و الخلوص

- مسألة ١ يعتبر في النية القربة و الخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو فقد أحدهما يبطل إحرامه، و يجب أن تكون مقارنة للشروع فيه، فلا يكفي حصولها في الأثناء، فلو تركها و جب تجديدها.

يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة

- مسألة ٢ يعتبر في النية تعيين المنوى من الحج و العمرة، و أن الحج تمتع أو قران أو أفراد، و أنه لنفسه أو غيره، و أنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الندبي، فلو نوى من غير تعيين و أكله إلى ما بعد ذلك بطل و أما نية الوجه فغير واجبة إلا إذا توقف التعيين عليها، و لا يعتبر التلفظ بالنية و لا الاخطار بالبال.

لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات

- مسألة ٣ لا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات لا تفصيلاً و لا إجمالاً، بل لو عزم على ارتكاب بعض المحرمات لم يضر بإحرامه، نعم قصد ارتكاب ما يبطل الحج من المحرمات لا يجتمع مع قصد الحج.

لو نسي ما عينه من حج أو عمرة

- مسألة ٤ لو نسي ما عينه من حج أو عمرة فإن اختصت الصحة واقعا بأحدهما تجدد النية لما يصح * فيقع صحيحاً، ولو جاز العدول من أحدهما إلى الآخر *** يعدل فيصح، ولو صح كلاهما، ولا يجوز العدول *** يعمل على قواعد العلم الإجمالي مع الإمكان و عدم الحرج، وإلا فبحسب إمكانه بلا حرج.
- * لو لم يكن هناك ظهور في نيته لما يصحح وإلا فيحمل على الصحيح و لا يجب عليه تجديد النية و إن جاز احتياطاً.
- ** و لم يكن هناك ظهور.
- *** و لم يكن أحدهما متعيناً (أى لازماً عليه) أو كان و لم يكن هناك ظهور وإلا فلو تعين أحدهما عليه و كان هناك ظهور في نيته للمتعين، يحمل عليه.

لو نوى كحج فلان

- مسألة ٥ لو نوى كحج فلان * فان علم أن حجه لما ذا صح، و إلا فالأوجه البطلان**
- * الأولى أن يقال: لو نوى كإحرام فلان... حتى يشمل العمرة.
- ** بل الأقوى الصحة لو أحرم هذا الفلان و حصل العلم بمنويته، نعم لو لم يحرم أصلاً أو أحرم و لم يحصل العلم بمنويته فإحرامه باطل.

لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره

- مسألة ٦ لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة بالأصل فنوى غيره بطل*،
- و لو كان عليه ما وجب بالندر و شبهه فلا يبطل لو نوى غيره**،
- و لو نوى نوعاً و نطق بغيره كان المدار ما نوى،
- و لو كان في أثناء نوع و شك في أنه نواه أو نوى غيره بنى على أنه نواه.
- * لو نوى نفس هذا النوع تطوعاً بطل، لو كان عالماً بالوجوب و إلا فحجه صحيح و مجزى عن الواجب. نعم لو نوى نوعاً آخر لا يبطل مطلقاً و إن لم يكن مجزياً عما وجب عليه.
- ** ولا يقع عما وجب عليه.

لو نوى مكان عمرة التمتع حجه

- مسألة ٧ لو نوى مكان عمرة التمتع حجه جهلا فان كان من قصده إتيان العمل الذى يأتى به غيره و ظن أن ما يأتى به أولا اسمه الحج فالظاهر صحته و يقع عمرة،
- و أما لو ظن أن حج التمتع مقدم على عمرته فنوى الحج بدل العمرة ليذهب إلى عرفات و يعمل عمل الحج ثم يأتى بالعمرة فاحرامه باطل يجب تجديده فى الميقات إن أمكن، و إلا فبالتفصيل الذى مرّ فى ترك الإحرام.

- (مسألة ١٢): يستفاد من جملة من الأخبار استحباب التلفظ بالنية، و الظاهر تحققه بأي لفظ كان، و الأولى أن يكون بما في * صحيحة ابن عمّار (١) و هو أن يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَ بِهِ مِنْ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةِ نَبِيِّكَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ) فَيَسِّرْ ذَلِكَ لِي وَ تَقَبَّلْهُ مِنِّي وَ أَعِنِّي عَلَيْهِ، فَإِنْ عُرِضَ شَيْءٌ يَحْبِسُنِي فَحَلَّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَرْتَ عَلَيَّ، اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حُجَّةَ فَعُمْرَةٌ، أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي وَ بَشْرِي وَ لَحْمِي وَ دَمِي وَ عِظَامِي وَ مَخْيِي وَ عَصْبِي مِنَ النِّسَاءِ وَ الطَّيِّبِ، أبتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة».
- * المأثور.

- (١) ما ذكره موافق تقريباً لصحيحة ابن سنان و إن كان فيه اختلاط منها و من صحيحة ابن عمّار فراجع. (الإمام الخميني).

الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع

- الثاني من الواجبات: التلبيات الأربع،
- و صورتها على الأصح أن يقول: «لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك» فلو اكتفى بذلك كان محرماً و صح إحرامه، و الأحوط الأولى أن يقول عقيب ما تقدم: «إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*» و أحوط** منه أن يقول بعد ذلك: «لبيك اللهم لبيك إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك*».
- * الأحوط اتيان هذا التلبية الأخيرة بنية ما في الذمة.
- ** الأحوط هو الإتيان بهذه التلبية بعد الإتيان بالتلبيات الخمس السابقة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى الملحون* مع التمكن من الصحيح**
- و لو بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأى نحو أمكنه و ترجمتها بلغته، و الأولى الاستنابة مع ذلك.
- و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك، و يلبي عن الصبي غير المميز.
- * أى الذى لا يعد عربياً.
- ** على الأحوط.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- (مسألة ١٤): اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العربيّة، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع (٢) بينه و بين الاستنابة، و كذا لا تجزى الترجمة مع التمكن، و مع عدمه فالأحوط الجمع بينهما و بين الاستنابة، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابة، و يلبي من الصبيّ الغير المميّز و من المغمى عليه (٤)،
- (٢) و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالملحون و كذلك الحال فيما بعده. (الخوئي).
- (٤) مرّ الكلام فيه. (الإمام الخميني).

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و في قوله: انّ الحمد إلخ يصحّ أن يقرأ بكسر (هـ) الهمزة و فتحها (٦)، و الأولى الأوّل (١)
- (٥) و الأحوط الجمع بأن يقرأ مجموع التلبيات مرةً بفتح الهمزة و أخرى بكسرها. (الخوانساري).
- (٦) غير معلوم. (الإمام الخميني).
- (١) بل لعله المتعيّن. (الأصفهاني، البروجردي).
- بل لا يترك الاحتياط. (الشيرازي).
- بل متعيّن على الظاهر. (الكلّيايگاني).
- لا يترك. (النائيني).

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لبيك مصدر منصوب بفعل مقدر، أي ألب لك إلباباً بعد إلباب، أو لباً بعد لب، أي إقامة بعد إقامة، من لب بالمكان أو ألب أي أقام، والأولى كونه من لب، و على هذا فأصله لبين لك، فحذف اللام و أُضيف إلى الكاف، فحذف النون، و حاصل معناه إجابتين لك، و ربما يحتمل أن يكون من لب بمعنى واجه، يقال داري تلب دارك، أي تواجهها، فمعناه مواجهتي و قصدي لك، و أمّا احتمال كونه من لب الشيء، أي خالصة، فيكون بمعنى إخلاصي لك فبعيد، كما أن القول بأنه كلمة مفردة نظير «على» و «لدي» فاضيفت إلى الكاف فقلبت ألفه ياء لا وجه له، لأن «على» و «لدي» إذا أُضيفا إلى الظاهر يقال فيهما بالألف ك «على زيد» و «لدي زيد» و ليس لبي كذلك فإنه يقال فيه: «لبي زيد» بالياء.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لا يجوز التلبية إلّا بالعربية مع القدرة - خلافا لأبي حنيفة «٨» -
لأنّه المأمور به، و لأنّه ذكر مشروع، فلا يجوز بغير العربية، كالأذان.

- (٨) المبسوط - للسرخسي - ٤: ٤، بدائع الصنائع ٢: ١٦١.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى يَكُونَ شَارِعًا بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ يُرَادُ بِهِ التَّعْظِيمُ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَارْسِيَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّ لِلْعَرَبِيَّةِ مَزِيَّةً عَلَى غَيْرِهَا

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَلِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} [المدثر: ٣] أَيْ فَعَظَّمْ وَهُوَ يَحْصُلُ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ وَالْأَصْلُ فِي النَّصُوصِ أَنْ تَكُونَ مُعَلَّلَةً لِمَا عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ فَلَا يَعْدِلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَالْمَقْصُودُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالصَّلَاةِ التَّعْظِيمُ وَقَدْ حَصَلَ فَلَا مَعْنَى لِأَيِّجَابِ الْمُعَيَّنِ مَعَ عَلْمِنَا أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ لِعَيْنِهِ فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «أَمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَلَوْ آمَنَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ جَازَ إِجْمَاعًا لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَكَذَا التَّلْبِيَّةُ فِي الْحَجِّ وَالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ يَجُوزُ بِهَا بِالْإِجْمَاعِ فَكَذَا هَذَا، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْخُطْبَةُ وَالْقُنُوتُ وَالتَّشَهُدُ وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ الْمُتَعَارَفُ، ثُمَّ الْأَصْلُ عِنْدَهُمَا أَنَّ مَا تَجَرَّدَ لِلتَّعْظِيمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ الْإِفْتِتَاحُ بِهِ نَحْوَ اللَّهِ إِلَهُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا كَانَ خَبْرًا لَمْ يَجْزُ نَحْوًا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَلَوْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَمْ يَصِيرْ شَارِعًا؛ لِأَنَّهُ لِلتَّبَرُّكِ فَكَانَهُ قَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لِي وَقِيلَ يَصِيرُ شَارِعًا وَلَوْ ذَكَرَ الْأِسْمَ دُونَ الصِّفَةِ بِأَنَّ قَالَ اللَّهُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَوْ الرَّبُّ أَوْ الْكَبِيرُ أَوْ الْكَبْرُ أَوْ الْأَكْبَرُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ يَصِيرُ شَارِعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِلَّا بِالِاسْمِ وَالصِّفَةِ وَمُرَادُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَفِي الْيَنَابِيعِ لَوْ قَالَ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمٌ لَمْ يَصِيرْ شَارِعًا إِجْمَاعًا وَفِي فَتَاوَى الْفَضْلِ بِالرَّحْمَنِ يَصِيرُ شَارِعًا وَبِالرَّحِيمِ لَمْ يَصِيرْ شَارِعًا؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَلَوْ افْتَتَحَ بِاللَّهِمْ لَمْ يَصِرْ شَارِعًا فِي رِوَايَةٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ اللَّهُمَّ أَمَّا بِخَيْرٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَيَصِرُ شَارِعًا فِي أُخْرَى؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ يَا اللَّهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَكُونُ تَعْظِيمًا خَالِصًا،
- وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ **بِالْفَارِسِيَّةِ** فَجَائِزَةٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَمْ تَجُوزْ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ اسْمٌ لِمَنْظُومٍ عَرَبِيٍّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [الزخرف: ٣] وَقَالَ تَعَالَى {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [يوسف: ٢].

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَأَمَّا إِذَا شَرَعَ بِالْفَارِسِيَّةِ فَإِنَّمَا يَصِحُّ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ التَّكْبِيرَ هُوَ التَّعْظِيمُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِأَيِّ لِسَانٍ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّصُوصِ التَّغْلِيلُ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ فَهُوَ كَالْإِيْمَانِ فَإِنَّهُ لَوْ آمَنَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ جَازَ إِجْمَاعًا لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ، وَكَذَا التَّلْبِيَّةُ فِي الْحَجِّ وَالسَّلَامِ وَالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ بِهَا يَجُوزُ كَمَا سَيَأْتِي وَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى يَصِيرَ شَارِعًا بِغَيْرِ لَفْظِ التَّكْبِيرِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ حَيْثُ دَلَّ عَلَى التَّعْظِيمِ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَارِسِيَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ بِهَا حَيْثُ كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْخُطْبَةُ وَالْقُنُوتُ وَالتَّشَهُدُ، وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى الملحون* مع التمكن من الصحيح***
- و لو بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأي نحو أمكنه و ترجمتها بلغته، و الأولى الاستنابة مع ذلك.
- و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل، و الآخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك، و يلبي عن الصبي غير المميز.

- * أي الذي لا يعد عربياً.

- ** على الأحوط.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- (مسألة ١٤): اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العربيّة، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع (٢) بينه وبين الاستنابة، و كذا لا تجزى الترجمة مع التمكن، و مع عدمه فالأحوط الجمع بينهما و بين الاستنابة، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابة، و يلبي من الصبيّ الغير المميّز و من المغمى عليه (٤)،
- (٢) و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالملحون و كذلك الحال فيما بعده. (الخوئي).
- (٤) مرّ الكلام فيه. (الإمام الخميني).

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- (١) لا ينبغي الريب في لزوم الإتيان بهذه الكلمات الشريفة على الوجه الصحيح المطابق للقواعد العربيّة و أداء الحروف من مخارجها، لأنّ ذلك هو المأمور به فلا يجزئ الملحون مع التمكن من الصحيح، و الأمر بإتيان التلبيات الأربع في صحيح معاوية بن عمّار «١» يراد به الإتيان بها صحيحاً، إذ لا إشكال في أنه (عليه السلام) قرأ هذه الكلمات على الوجه الصحيح،

(١) الوسائل ١٢: ٣٨٢ / أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٢.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

•
فَاللَّازِمُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَ لَا دَلِيلٌ عَلَى الْاجْتِزَاءِ بغيره، فحال التلبيات حال القراءة و الأذكار في الصلاة «١».

•
(١) لقد تعرض سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه) لهذا الموضوع في بحث القراءة في باب الصلاة. ذيل المسألة [١٥٢٩].

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و لو لم يتمكّن من الأداء على الوجه الصحيح فقد ذكر في المتن أن الأحوط الجمع بين الإتيان بالملحون و الاستنابة.
- و قيل في وجهه: إن مقتضى قاعدة الميسور الاجتزاء بالملحون، و مقتضى خبر زرارة «إن رجلاً قدم حاجاً لا يحسن أن يلبي فاستفتى له أبو عبد الله (عليه السلام) فأمر له أن يلبي عنه» «٢» لزوم الاستنابة، و الجمع بين الدليلين يقتضى الجمع بين الإتيان بالملحون و الاستنابة.
- (٢) الوسائل ١٣: ٣٨١ / أبواب الإحرام ب ٣٩ ح ٢.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و فيه: إن كان خبر زرارة صحيح السند فلا حاجة إلى القاعدة بل يتعين الاستنابة و إن كان ضعيفاً فلا موجب للاستنابة،
- و أمّا قاعدة الميسور فغير تامّة أصلاً و لا يمكن إثبات حكم من الأحكام الشرعيّة بها، و قد ذكرنا ذلك في موارد كثيرة،
- و أمّا خبر زرارة فضعيف السند بياسين الضرير فإنه لم يوثق.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ١٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ **يَاسِينَ الضَّرِيرِ** عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَّاسَانَ قَدِمَ حَاجًّا وَكَانَ أَقْرَعَ الرَّأْسِ لَا يُحْسِنُ أَنْ يُلَبِّيَ فَاسْتَفْتَى لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَأَمَرَ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْهُ وَ يُمرَّ المَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزئُ عَنْهُ.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ٨٢٨ - ٢١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ **يَاسِينَ الضَّرِيرِ** عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ قَدِمَ حَاجًّا وَكَانَ أَقْرَعَ الرَّأْسِ لَا يُحْسِنُ أَنْ يُلَبِّيَ فَاسْتَفْتَى لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَأَمَرَ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْهُ وَ يُمِرَّ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِي عَنْهُ.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ١٩٠٦١ - ٣ - «١» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى عَنْ **يَاسِينَ الضَّرِيرِ** عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ قَدِمَ حَاجًّا - وَكَانَ أَقْرَعَ الرَّأْسِ لَا يُحْسِنُ أَنْ يُلَبِّيَ - فَاسْتَفْتَى لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَأَمَرَ لَهُ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْهُ - وَ أَنَّ يُمَرَّ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ - فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزئُ عَنْهُ.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «٢» «٣».
- (٢) - التهذيب ٥ - ٢٤٤ - ٨٢٨.
- (٣) - و تقدم ما يدل على ذلك في الحديثين ٣ و ٦ من الباب ٤ من أبواب التقصير.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ١٦٥٦٧ - ٢ - «٥» وَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى «٦» عَنْ **يَاسِينَ الضَّرِيرِ** عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ حَاجًّا لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يُلَبِّيَ فَاسْتَفْتَى لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَأَمَرَ لَهُ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْهُ.
- (٥) - الكافي ٤ - ٥٠٤ - ١٣ قطعة من حديث ١٣، و أورده بتمامه في الحديث ٣ من الباب ١١ من أبواب الحلق و التقصير.
- (٦) - " عن محمد بن يحيى " - ليس في المصدر.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «٧» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ أَقُولُ: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ «٨» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي الْحَلْقِ فِي أَحَادِيثَ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى رَأْسِهِ شَعْرٌ «١».
- (٧) - التهذيب ٥ - ٢٤٤ - ٨٢٨.
- (٨) - تقدم في الحديث ٢ من الباب ٦٧ من أبواب القراءة في الصلاة.
- (١) - لعل المقصود منه ما يأتي في الحديث ٣ من الباب ١١ من أبواب الحلق و التقصير.

يَاسِينُ الضَّرِيرِ

- [١/١] رجال النجاشي/باب الياء/١٢٢٧٤٥٣ - ياسين الضرير الزييات البصري
- [١/٢] لقي أبا الحسن موسى عليه السلام لما كان بالبصرة و روى عنه و صنف هذا الكتاب المنسوب إليه. أخبرنا محمد بن علي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا سعد قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد عن ياسين به.

يَاسِينُ الضَّرِيرِ

- [٢/١] فهرست الطوسي /باب الياء /باب الواحد /٨١٩٥١٤ - ياسين الضرير البصري.
- [٣/١] له كتاب. أخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله و الحميري عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ياسين.

يَاسِينُ الضَّرِيرِ

- اسم : ياسين الضرير البصري
- تقويم : إمامي، ثقة على التحقيق
- نرم افزار دراية النور

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و الصحيح أن يستدل للاجتزاء بالملحون إذا لم يتمكن من الصحيح بمعتبرة مسعدة ابن صدقة، قال: «سمعت جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول: إنك قد ترى من المحرم من العجم لا يراد منه ما يراد من العالم الفصيح، و كذلك الأخرس في القراءة في الصلاة و التشهد و ما أشبه ذلك فهذا بمنزلة العجم و المحرم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الفصيح...» «٣».
- (٣) الوسائل ٦: ١٥١ / أبواب القراءة في الصلاة ب ٦٧ ح ٢.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- فإن الاستفادة منها عدم الاكتفاء بالترجمة بالعجز عن الصحيح، و أنه يجب على كل مكلف أن يأتي بالقراءة أو التلبية بالعربيّة و لا تصل النوبة إلى الترجمة مع التمكن من العربيّة، فيجب عليه الإتيان بالعربيّة حدّ الإمكان و لو بالملحون، لأنّ ما يراد من العربي العارف باللّغة لا يراد من الأعجمي الذي لا يتمكّن من أداء الكلمات على النهج الصحيح، فلا يسقط عنه القراءة أو التلبية بمجرد عجزه عن أداء الكلمات صحيحاً، إذ لا يراد منه ما يراد من العالم الفصيح العارف باللّغة العربيّة، فالملحون يقوم مقام الصحيح.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ١٥٨ - وَ عَنْهُ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ سُئِلَ عَمَّا قَدْ يَجُوزُ وَ عَمَّا قَدْ لَا يَجُوزُ مِنَ النِّيَّةِ مِنَ الْإِضْمَارِ فِي الْيَمِينِ، قَالَ:
- «إِنَّ النِّيَّاتِ قَدْ تَجُوزُ فِي مَوْضِعٍ وَ لَا تَجُوزُ فِي آخَرَ، فَأَمَّا مَا تَجُوزُ فِيهِ فَإِذَا كَانَ مَظْلُومًا، فَمَا حَلَفَ بِهِ وَ نَوَى الْيَمِينِ فَعَلَى نِيَّتِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ ظَالِمًا فَالْيَمِينِ عَلَى نِيَّةِ الْمَظْلُومِ.
- ثُمَّ قَالَ: لَوْ كَانَتِ النِّيَّاتُ مِنْ أَهْلِ الْفُسُوقِ يُؤْخَذُ بِهَا أَهْلُهَا، إِذَا لَأْخَذَ كُلُّ مَنْ نَوَى الزَّانَا بِالزَّانَا، وَ كُلُّ مَنْ نَوَى السَّرِقَةَ بِالسَّرِقَةِ، وَ كُلُّ مَنْ نَوَى الْقَتْلَ بِالْقَتْلِ، وَ لَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى عَدْلٌ كَرِيمٌ لَيْسَ الْجَوْرُ مِنْ شَأْنِهِ، وَ لَكِنَّهُ يُثِيبُ عَلَيَّ نِيَّاتِ الْخَيْرِ أَهْلَهَا وَ إِضْمَارِهِمْ عَلَيْهَا، وَ لَا يُؤْخَذُ أَهْلُ الْفُسُوقِ حَتَّى يَعْمَلُوا.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- وَ ذَلِكَ أَنَّكَ قَدْ تَرَى مِنَ الْمُحْرَمِ مِنَ الْعَجَمِ لَا يُرَادُ مِنْهُ مَا يُرَادُ مِنَ الْعَالَمِ الْفَصِيحِ، وَ كَذَلِكَ الْأَخْرَسُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَ التَّشَهُدِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْعَجَمِ الْمُحْرَمِ لَا يُرَادُ مِنْهُ مَا يُرَادُ مِنَ الْعَاقِلِ الْمُتَكَلِّمِ الْفَصِيحِ.
- وَ لَوْ ذَهَبَ الْعَالِمُ الْمُتَكَلِّمُ الْفَصِيحُ حَتَّى يَدَّعَى مَا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ وَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُومَ بِهِ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ بِالنَّبْطِيَّةِ وَ الْفَارْسِيَّةِ، لَحِيلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ ذَلِكَ بِالْأَدَبِ حَتَّى يَعُودَ إِلَى مَا قَدْ عَلِمَهُ وَ عَقَلَهُ.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- قال: وَ لَوْ ذَهَبَ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي مِثْلِ حَالِ الْأَعْجَمِيِّ الْمُحْرَمِ، فَفَعَلَ فَعَالَ الْأَعْجَمِيِّ وَالْأُخْرَسَ عَلَى مَا قَدْ وَصَفْنَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدًا فَاعِلًا لَشَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ، وَ لَا يُعْرَفُ الْجَاهِلُ مِنَ الْعَالِمِ»

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- ٧٥٥٢ - ٢ - «٥» عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فِي قُرْبِ الْإِسْنَادِ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ إِنَّكَ قَدْ تَرَى مِنَ الْمُحْرَمِ «٦» مِنَ الْعَجْمِ - لَا يُرَادُ مِنْهُ مَا يُرَادُ مِنَ الْعَالَمِ الْفَصِيحِ - وَكَذَلِكَ الْأَخْرَسُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ - وَالتَّشَهُدِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْعَجْمِ وَ الْمُحْرَمِ - لَا يُرَادُ مِنْهُ مَا يُرَادُ مِنَ الْعَاقِلِ الْمُتَكَلِّمِ الْفَصِيحِ الْحَدِيثُ «١».

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- (٥) - قرب الاسناد ٢٤.
- (٦) - المحرم - اول الشهور، و يقال ايضا - جلد محرم أى لم تتم دباغته بعد، و ناقة محرمة أى لم يتم رياضتها بعد (منه قده) الصحاح ٥ - ١٨٩٦.
- (١) - فيه أيضا دلالة على حكم التلبية و النكاح و الطلاق و العقود و الايقاعات لعموم قوله و ما أشبه ذلك فلا تغفل و على جواز هذه الأشياء بغير العربية مع تعذرها. (منه قده في هامش المخطوط).

مسعدة بن صدقة

- [١/١] رجال النجاشي/باب الميم/ومن هذا.../١١٠٨٤١٥ - مسعدة بن صدقة العبدى
- [١/٢] يكنى أبا محمد. قاله ابن فضال و قيل يكنى أبا بشر. روى عن أبى عبد الله و أبى الحسن عليهما السلام. له كتب منها: كتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام. أخبرنا ابن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر قال: حدثنا هارون بن مسلم عنه.

مسعدة بن صدقة

- [٢/١] فهرست الطوسي /باب الميم /باب مسعدة /٧٤٤٤٦٦ - مسعدة بن صدقة.
- [٣/١] له كتاب.
- [٤/١] رجال الطوسي /أصحاب أبي جعفر... /باب الميم /١٦٠٩١٤٦ - ٤٠ - مسعدة بن صدقة
- [٥/١] عامي.

مسعدة بن صدقة

- [٦/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب الميم / ٤٥٢١٣٠٦ -
٥٤٦ - مسعدة بن صدقة العبسي
- [٧/١] البصري أبو محمد.

مسعدة بن صدقة

- [٨/١] رجال الكشي / الجزء الأول / الجزء الخامس / ٧٣٣٣٩٠ - محمد بن إسحاق و محمد بن المكندر و عمرو بن خالد الواسطي و عبد الملك بن جريح و الحسين بن علوان و الكلبي هؤلاء من رجال العامة إلا أن لهم ميلا و محبة شديدة و قد قيل إن الكلبي كان مستورا و لم يكن مخالفا و قيس بن الربيع بترى كانت له محبة **فأما مسعدة بن صدقة بترى** و عباد بن صهيب عامي و ثابت أبو المقدام بترى و كثير النواء بترى و عمرو بن جميع بترى و حفص بن غياث عامي و عمرو بن قيس الماصر بترى و مقاتل بن سليمان البجلي و قيل البلخي بترى و أبو نصر بن يوسف بن الحارث بترى.

مسعدة بن صدقة

- [٩ / ١] رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / أصحاب أبي عبد... / ٣٨ مسعدة بن صدقة

- لقد أكثر هارون بن مسلم الثقة الرواية عن مسعدة بن صدقة و هو دليل على وثاقته. (هادوى)

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و يمكن الاستدلال له بما رواه الكليني بسند معتبر عندنا و فيه النوفلي و السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «تلبية الأخرس و تشهده و قراءته القرآن في الصلاة تحريك لسانه و إشارته بإصبعه» «١»

(١) الكافي ٣: ٣١٥ / ١٧، الوسائل ٦: ١٣٦ / أبواب القراءة في الصلاة ب ٥٩ ح ١.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- فإن الاستفادة منها عدم جواز الاستنابة بالعجز عن أداء الكلمات، فإذا ثبت جواز الاكتفاء بالمقدار الممكن في الأخرس و لو بتحريك لسانه ثبت في غيره أيضاً، إذ لا نحتمل سقوط الحج أو سقوط التلبية عنه و المفروض أنه لا دليل على الاستنابة، فالمأمور بالتلبية نفس الأخرس أو العاجز عن أداء الكلمات الصحيحة فينتقل الواجب إلى الملحون، فالإكتفاء بالملحون هو الأقوى و إن كان الجمع بينه و بين الاستنابة أحوط.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و كذا لا تجزئ الترجمة مع التمكّن، و مع عدمه فالأحوط الجمع [١] بينهما و بين الاستنابة (١)،
- (١) و أمّا الترجمة فمع التمكّن من العربيّة فلا تجزئ لأنها على خلاف المأمور به في الروايات، و مع عدم التمكّن من العربيّة فقد ذكر في المتن أنّ الأحوط الجمع بين الملحون و الترجمة و الاستنابة.

[١] و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالملحون، و كذلك الحال فيما بعده.

مع عدم تمكن الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- أقول: لا بدّ من خروج الأخرس عن هذا البحث بالمرّة، لأنّه غير قادر على التكلّم أبداً لا بالملحون و لا بالترجمة، فالكلام في القادر على التكلّم، و لا ريب أن من كان قادراً على التكلّم يقدر على أداء الكلمات العربيّة و لو ملحوناً فيدخل المقام في المسألة السابقة من الاجتزاء بالملحون بدلاً عن الصحيح، نعم لو فرض عدم التمكن حتى من الملحون فيدور الأمر بين الترجمة و الاستنابة.

يجب الإتيان بالتلبية على الوجه الصحيح

- و قد يشكّل بأن هذا الشخص لم يجب عليه الحج، لأنه معذور عن أدائه فكيف يجب عليه الترجمة أو الاستنابة مع أنهما فرع وجوب الحج عليه، فعليه أن يصبر إلى العام القابل ليتعلم أداء الكلمات صحيحاً.

تَلْبِيَةُ الْآخِرِسِ

- مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى الملحون* مع التمكن من الصحيح**
- و لو بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأى نحو أمكنه و ترجمتها بلغته، و الأولى الاستنابة مع ذلك.
- و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل، و الآخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك، و يلبي عن الصبي غير المميز.
- * أى الذى لا يعد عربياً.
- ** على الأحوط.

تَلْبِيَةُ الْأَخْرَسِ

- (مسألة ١٤): اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العربيّة، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع (٢) بينه و بين الاستنابة، و كذا لا تجزى الترجمة مع التمكن، و مع عدمه فالأحوط الجمع بينهما و بين الاستنابة، و **الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابة، و يلبي من الصبيّ الغير المميّز و من المغمى عليه (٤)،**
- (٢) و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالملحون و كذلك الحال فيما بعده. (الخوئي).
- (٤) مرّ الكلام فيه. (الإمام الخميني).

تَلْبِيَةُ الْأُخْرَسِ

- و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه (١)، و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابة، و يلبي عن الصبي غير المميز و عن المغمى عليه (٢).

(١) كما في رواية السكوني المتقدمة «١»، و يقصد بذلك عقد الإحرام بالتلبية.

تَلْبِيَةُ الْآخِرِسِ

- فَأَمَّا تَلْبِيَةُ الْآخِرِسِ فَتَحْرِيكُ لِسَانِهِ وَ إِشَارَتُهُ بِالْإِصْبَعِ رَوَى ذَلِكَ
- ٣٠٥ - ١١٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: تَلْبِيَةُ الْآخِرِسِ وَ تَشَهُدُهُ وَ قِرَاءَتُهُ الْقُرْآنَ فِي الصَّلَاةِ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ وَ إِشَارَتُهُ بِإِصْبَعِهِ.

تَلْبِيَةُ الْأَخْرَسِ

- «١» ٣٩ بَابُ أَنَّهُ يُجْزَى الْأَخْرَسُ مِنَ التَّلْبِيَةِ تَحْرِيكُ اللِّسَانِ وَ الْإِشَارَةُ بِهَا وَ يُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ عَنْهُ
- ١٦٥٦٦ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «٣» عَ أَنْ عَلِيًّا ص قَالَ: تَلْبِيَةُ الْأَخْرَسِ وَ تَشَهُدُهُ وَ قِرَاءَتُهُ الْقُرْآنَ فِي الصَّلَاةِ - تَحْرِيكُ لِسَانِهِ وَ إِشَارَتُهُ بِأَصْبَعِهِ.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٣٥ - ٢، و الكافي ٣ - ٣١٥ - ١٧ و فيه - عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال - ... و التهذيب ٥ - ٩٣ - ٣٠٥، و أورده في الحديث ١ من الباب ٥٩ من أبواب القراءة.
- (٣) - في الموضوع الأول من الكافي زيادة - عن أبيه.

تَلْبِيَةُ الْآخِرِسَ

- وَ رَوَاهُ الْمُفِيدُ فِي الْمُقْنَعَةِ مُرْسَلًا «٤».
- (٤) - المقنعة - ٧٠.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ

• مسألة ٨ يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية، فلا يجزى الملحون* مع التمكن من الصحيح**
 و لو بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأى نحو أمكنه و ترجمتها بلغته، و الأولى الاستنابة مع ذلك. و لا تصح الترجمة مع التمكن من الأصل، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى الاستنابة مع ذلك، و يلبي عن الصبي غير المميز.

• * أى الذى لا يعد عربياً.

• ** على الأحوط.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ

- (مسألة ١٤): اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العربيّة، فلا يجزى الملحون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع (٢) بينه و بين الاستنابة، و كذا لا تجزى الترجمة مع التمكن، و مع عدمه فالأحوط الجمع بينهما و بين الاستنابة، و الأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه، و الأولى أن يجمع بينهما و بين الاستنابة، و يلبي من الصبيّ الغير المميّز و من المغمى عليه (٤)،
- (٢) و إن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالملحون و كذلك الحال فيما بعده. (الخوئي).
- (٤) مرّ الكلام فيه. (الإمام الخميني).

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ

- (٢) و أمّا الصبى غير المميز فيلبى عنه كما فى صحيح زرارة «٢»،

(٢) الوسائل ١١: ٢٨٨ / أبواب أقسام الحج ب ١٧ ح ٥.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ

- ٥٨- بَابُ حَجِّ الصَّبِيَّانِ وَالْمَمَالِيكِ
- ٧٠٥٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُتَنَّى الْحَنَاطِ «١»، عَنْ زُرَّارَةَ:
- عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، قَالَ: «إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ بِابْنِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُلَبِّيَ وَيَفْرُضَ الْحَجَّ «٢»، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ أَنْ يُلَبِّيَ، لُبِّيَ «٣» عَنْهُ، وَ يُطَافُ بِهِ، وَ يُصَلَّى عَنْهُ».

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ

- قُلْتُ: لَيْسَ لَهُمْ مَا يَذْبَحُونَ. قَالَ: «يُذْبَحُ عَنِ الصَّغَارِ، وَ يَصُومُ الْكِبَارُ» (٤)، وَ يُتَّقَى ُ عَلَيْهِمْ مَا يُتَّقَى ُ عَلَى الْمُحْرَمِ مِنَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ، فَإِنْ «٥» قَتَلَ صَيْدًا فَعَلَى ُ أَبِيهِ «٦» «٧»
- (١). فى التهذيب: - «الحناط».
- (٢). فرض الحج: أن يعين على نفسه إقامته، أو يوجهه على نفسه بإحرامه. وقال العلامة الفيض: «ويفرض الحج، أى يوجهه على نفسه بعقد الإحرام والتلبية، أو الإشعار، أو التقليد». راجع: المفردات للراغب، ص ٦٣٠؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠٣ (فرض).
- (٣). فى «بخ» وحاشية «بث» والوافى والتهذيب: «لبوا».

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ

- (٤). في مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٠٩: «قوله عليه السلام: ويصوم الكبار، يحتمل أن يكون المراد بالكبار المميزين من الأطفال أو البالغ، أي يصومون لأنفسهم ويذبحون لأطفالهم، والأول أظهر».
- (٥). في «بخ» والوافي والتهذيب: «وإن».
- (٦). في المرآة: «ذكر الأصحاب لزوم جميع الكفارات على الولي، وهذا الخبر يدل على خصوص كفارة الصيد، و مال إلى التخصيص بعض المتأخرين».
- (٧). التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣٣، ح ٢٨٩٣، معلقاً عن زرارة الوافي، ج ١٢، ص ٢٩١، ح ١١٩٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٢٨٨، ذيل ح ١٤٨٢١.

تَلْبِيَةُ الصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمَمِيَّزِ

- ١٤٨٢١ - ٥ - «١» وَ يَأْسِنَادِهِ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ: إِذَا جَجَّ الرَّجُلُ بِابْنِهِ وَ هُوَ صَغِيرٌ - فَإِنَّهُ يَأْمُرُهُ أَنْ يُلَبِّيَ وَ يَفْرَضِ الْحَجَّ - فَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ أَنْ يُلَبِّيَ لَبَّوْا عَنْهُ وَ يُطَافُ بِهِ وَ يُصَلَّى عَنْهُ - قُلْتُ لَيْسَ لَهُمْ مَا يَذْبَحُونَ قَالَ يَذْبَحُ عَنِ الصَّغَارِ - وَ يَصُومُ الْكِبَارُ وَ يُتَّقَى عَلَيْهِمْ مَا يُتَّقَى عَلَى الْمُحْرَمِ - مِنَ الثِّيَابِ وَ الطَّيِّبِ وَ إِنْ قَتَلَ صَيْدًا فَعَلَى أَبِيهِ.
- وَ رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنِ الْمُثَنِّي الْحَنَاطِ عَنِ زُرَّارَةَ «٢» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٣».
- (١) - الفقيه ٢ - ٤٣٣ - ٢٨٩٣.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٣ - ١.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٤٠٩ - ١٤٢٤.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir